

مذكرة مفاهيمية وبرنامج

للاجتماع رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سندي
للحد من مخاطر الكوارث 2030-2015

"العمل معاً لتقليل المخاطر من أجل مستقبلٍ مرٍ"

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

19-18 أيار/مايو 2023؛ 10 صباحاً - 6 مساءً

السياق

يتطور مشهد المخاطر في العالم بسرعةٍ وحجمٍ غير مسبوقين. وتتطلب الطبيعة المنهجية للمخاطر والصدمات التي تتتالي عبر القطاعات والأنظمة والمناطق الجغرافية إعادة فحص مناهج فهم المخاطر وإدارتها والحد منها، سواءً أكانت من صنع الإنسان أو طبيعية أو بيئية أو ذات صلة بالمناخ أو بيولوجية أو تكنولوجية.

وقد تم بالفعل إحراز تقدمٍ في تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث منذ اعتماده في عام 2015، إلا أنه لا توجد أي دولة على المسار الصحيح لتحقيق النتيجة والهدف بحلول عام 2030. ومن شأن الفشل في تنفيذ إطار سندي، للحد من المخاطر المتعلقة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أن يجعل من المستحيل تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الاتفاقات والاتفاقيات الحكومية الدولية، بما في ذلك اتفاق باريس، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

إن فهم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للمخاطر أخذٌ في التحسُّن، لكن لا تزال هنالك حاجةٌ إلى إجراء تحولاتٍ هادفة على صعيد الحوكمة لتمكين جهود إدارة مخاطر الكوارث والوقاية عبر القطاعات وعبر التخصصات. لذا ينبغي دمج المعرفة بالمخاطر بشكلٍ منهجي في عمليات صنع القرار والحوكمة والاستثمارات والسلوكيات. ويمكن بذلك للدول تشكيل مسارات تنمية أكثر إدراكاً للمخاطر وأكثر مرونةً وشموليةً.

استعراض منتصف المدة لإطار سندي

يعمل استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2030-2015 (MTR SF)¹ على تقييم التنفيذ وتقييم التقدم والتحديات؛ ويحدد التحولات في السياق، والقضايا الجديدة والناشئة منذ عام 2015؛ ويدرس خيارات العمل المتسارع والمكثف فيما يخص اتخاذ القرارات المستنيرة، والاستثمار، والسلوك. ويُعدُّ استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث فرصةً لتحديد وتنفيذ التجديدات والابتكارات وتصحيحات مسار السياسة والممارسات والاستثمار والتعاون لمنع وتخفيف والحد من المخاطر الحالية والناشئة قبل عام 2030.

ومع اقترابنا من نقطة المنتصف لخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وقمة أهداف التنمية المستدامة والتقييم العالمي لاتفاق باريس وقمة المستقبل في عام 2024، يُعدُّ هذا الاجتماع رفيع المستوى (HLM) حدثاً فريداً من نوعه، فهو يمثل فرصةً لحشد الاهتمام السياسي وتسريع العمل نحو التحولات الجذرية التي يجب أن تحدث إذا أرادت المجتمعات رسم مسارٍ مناسبٍ للعيش ضمن حدودٍ عالميةٍ محددة.

أهداف الاجتماع رفيع المستوى

يوفر الاجتماع رفيع المستوى منبراً للدول الأعضاء وشركاء منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لدراسة نتائج وتوصيات استعراض منتصف المدة لإطار سنديا وصياغة نهج استراتيجي ومستنير بالمخاطر لمعالجة المخاطر النظامية بشكلٍ أكثر فعاليةً.

سيعتمد الاجتماع إعلاناً سياسياً لتجديد الالتزام بإطار سنديا وتسريع تنفيذه حتى عام 2030.

ومن المتوقع أن يؤدي الاجتماع رفيع المستوى إلى ما يلي:

- زيادة الوعي العالمي وتوليد الإرادة السياسية والزخم لدمج الحد من المخاطر في جميع عمليات صنع القرار والاستثمار والسلوك بما يتماشى مع إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث وبناء المرونة عبر القطاعات.
- عرض الحلول وأفضل الممارسات لمعالجة الثغرات والعقبات، وإعلان الالتزامات والخطط لتسريع التنفيذ.
- التشجيع على اعتماد وتطبيق نهج قائم على المعرفة بالمخاطر وموجه نحو الوقاية، من خلال ممارسات متعددة القطاعات بشأن إدارة مخاطر الكوارث والتخطيط المرن للتنمية.
- عرض الاقتراح القِيم للتنفيذ الكامل لإطار سنديا لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تعزيز التعاون الوطني ودون الإقليمي والدولي لتحقيق اتخاذ قرارات واستثمارات وسلوكيات واعية بالمخاطر، لتوجيه الاستشراف الاستراتيجي من أجل منع حدوث أزماتٍ عالميةٍ في المستقبل أو الاستعداد لها.

الخميس 18 أيار/مايو 2023 - قاعة الجمعية العمومية	
10 ص - 11 ص	الجزء الافتتاحي
11 ص - 1 م	جلسة عامة - رسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة
1 م - 3 م	استراحة
3 م - 6 م	جلسة عامة - رسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة
الجمعة 19 أيار/مايو 2023 - قاعة مجلس الوصاية	
10 ص - 11:30 ص	فريق أصحاب المصلحة المتعددين 1 - من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر؛ حوكمة مخاطر تناسب القرن الحادي والعشرين
11:30 ص - 1 م	فريق أصحاب المصلحة المتعددين 2 - التخلص من مخاطر الاستثمار وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي - الانتقال من توليد المخاطر إلى الحد من المخاطر
1 م - 3 م	استراحة
3 م - 4:30 م	فريق أصحاب المصلحة 3 - الاستشراف الاستراتيجي والحد من المخاطر لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
4:30 م - 5:45 م	فريق أصحاب المصلحة المتعددين 4 - المسؤولية الجماعية - توطين الحد من مخاطر الكوارث
5:45 م - 6 م	الجزء الختامي

الجلسة العامة - رسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة

سوف تسلط الجلسة العامة الضوء على وجهات النظر الوطنية بشأن تنفيذ إطار سنديا حتى الآن وتحديد الإجراءات لتكثيف وتسريع الإجراءات الواعية بالمخاطر لتحقيق نتيجة وهدف إطار سنديا بحلول عام 2030. ولهذه الغاية، فإن ممثلي الدول الأعضاء مدعوون أيضاً إلى مشاركة الالتزامات وجهود التحول.

أسئلة توجيهية

1. ما هي عوامل التمكين الرئيسية ومجالات التقدم والنجاح، وما هي الممارسات الجيدة الموجودة؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وجماعياً؟
3. ما هي الشراكات أو الجهود التعاونية التي يجب إنشاؤها أو تعزيزها أو دعمها لتحقيق عمليات اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر؟
4. ما هي أهم أولويات العمل حتى عام 2030؟
5. ما الالتزامات أو الإعلانات المحددة التي يود بلدك أو مجموعة بلدانكم تقديمها؟

فريق أصحاب المصلحة المتعددين 1: من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر؛ حوكمة مخاطر تناسب القرن الحادي والعشرين

يُعدُّ الحد من المخاطر مكوناً أساسياً لحماية الوجود البشري وأمنه. وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في فهمنا للمخاطر منذ اعتماد إطار سنديا في عام 2015، إذ تُعدُّ التحولات من إدارة المخاطر الفردية والكوارث القائمة على الحدث، إلى فهم التعقيدات الأوسع نطاقاً للطبيعة المنهجية للمخاطر ضرورةً للإدارة الفعالة للمخاطر التي تصلح للقرن الحادي والعشرين. وقد تم تصميم أنظمة الحوكمة التقليدية في الأصل لمعالجة التغيرات البيئية والاجتماعية المتزايدة، إذ أن العمليات غير الخطية والتفاعلات المعقدة بين دوافع المخاطر والآثار التي لا رجعة فيها لخرق حدود الكوكب تتطلب إصلاحاً شاملاً، لا سيما أن العالم يواجه حالياً مستويات غير مستدامة من المخاطر تتجاوز الحدود الوطنية والأجيال.

وكما أظهرت جائحة كوفيد-19 والأزمة البيئية الثلاثية لتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، فإن طرائق إدارة المخاطر الحالية ونهج إدارة المخاطر غير كافية لمعالجة الصدمات التي تتعاقب وتتراكم في كثيرٍ من الأحيان عبر القطاعات والأنظمة والمناطق الجغرافية وعبر الزمن. وكما حددت الدول الأعضاء في المبادئ التوجيهية لإطار سنديا، فإن الحد من المخاطر وإدارة المخاطر يتطلب "مشاركة وشراكة كل المجتمع"، و"تنسيق ... داخل وعبر القطاعات" و"المشاركة الكاملة لجميع مؤسسات الدولة".

تتطلب التحديات العالمية الحالية والمتوقعة إجراءات جماعية للتصدي للمخاطر غير المفهومة بالكامل. ويجب أن يكون توفُّع المخاطر على كوكب الأرض ومنعها ومعالجتها جزءاً من كل قرار وسياسة واستثمار وميزانية. كما تتطلب أكبر التحولات اللازمة لتحقيق خطة عام 2030 والأطر والاتفاقات الأخرى المتفق عليها دولياً نهجاً منهجياً يراعي الترابط والتفاعلات بين الأهداف والغايات.

سيناقش هذا الفريق المناهج المختلفة والناشئة للحد من المخاطر والوقاية منها على جميع المستويات التي تسعى إلى التعامل مع مخاطر القرن الحادي والعشرين قبل أن تظهر على شكل صدمات وكوارث - سواءً كانت طبيعية أو من صنع الإنسان - وما يتصل بها من أخطار ومخاطر بيئية وتكنولوجية وبيولوجية.²

سيقدم الفريق حلولاً وأمثلة جيدة لمقاربات حوكمة المخاطر التي تلي الطبيعة الديناميكية ومتعددة التخصصات للدوافع الأساسية للمخاطر. وستدرس المناقشة التحولات في الأولويات لتقارب السياسات، والتغلب على التقوقع القطاعي، وتطوير مناهج متكاملة جديدة تأخذ في الاعتبار التفاعلات المنهجية وتركز على العلاقات السببية بين الأهداف والسياسات.

أسئلة توجيهية:

1. ما هي التعديلات المطلوبة في السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية والولايات والاستراتيجيات المؤسسية، للاستفادة من الفرص أو للتخفيف من التهديدات الجديدة والناشئة لتحقيق النتيجة والهدف المتوقعين لإطار سنداى، والتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر؟
2. ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتمكين الإدارة والحد من المخاطر المتكاملين عبر المؤسسات والقطاعات وأصحاب المصلحة والمقاييس، بما في ذلك المخاطر الناتجة عن زيادة تأثيرات المناخ، والتغير التكنولوجي السريع، وتزايد عدم المساواة الاجتماعية؟
3. كيف يمكننا أن نفهم بشكلٍ أفضل الاقتصاد السياسي الذي يقود عملية خلق المخاطر، لكي نتمكن من منع وتقليل المخاطر؟
4. كيف يمكن لإدارة المخاطر أن تصل إلى الفئات الأكثر ضعفاً وتضمن عدم تخلف أحد عن الركب، لا سيما في البلدان ذات الأوضاع الخاصة والمجتمعات المتأثرة بالأزمات؟ وكيف يمكن زيادة نطاق الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذه بالمساعدة الإنسانية لتعزيز الوقاية من المخاطر الجديدة والتأهب والعمل المبكر؟

فريق أصحاب المصلحة المتعددين 2: الحد من مخاطر الاستثمار وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي للانتقال من توليد المخاطر إلى الحد من المخاطر

شهد مشهد الاستثمار والتمويل الحالي تقدماً نحو دمج الأبعاد المختلفة للمخاطر، إلا أن تمويل القطاعين العام والخاص لا يستوعب بشكلٍ كافٍ مخاطر الكوارث الحالية والمتوقعة، مما يؤدي إلى حدوث كوارثٍ في المستقبل من خلال قرارات استثمارية لا تحمل أي مخاطر. ولا يزال النهج الحالي للتمويل بحاجةً للتطوير لكي يتماشى مع واقع المستويات المتزايدة لمخاطر الكوارث في النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن التحول العاجل في التوازن، من الاستثمار في الاستجابة والحماية إلى الوقاية والحد من مخاطر الكوارث، أمرٌ حتمي. ومع ذلك، لا تزال العديد من جوانب النظام المالي، وسياسة الاقتصاد الكلي، والتنمية والتمويل المناخي، تساهم في خلق مخاطر الكوارث. ويؤدي عدم الاهتمام الكافي بتأثير الاستثمارات إلى تفاقم تعرُّص وضعف المجتمعات وسلاسل التوريد والنظم البيئية الطبيعية، كما يؤدي إلى تجاهل هذه الاستثمارات أو فصلها عن الآثار الاقتصادية الكلية اللاحقة.

سيدرس الفريق فرص إعادة تصور العلاقة الأساسية بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وقد كان هناك زخمٌ كبير نحو الإصلاح المنهجي للنظام المالي في السنوات الأخيرة، وتركزت الجهود حتى الآن على تطوير قواعد وهياكل وعمليات حاکمة جديدة داخل النظام المالي؛ ولكن يتعين على الدول الأعضاء والنظام المالي الدولي معالجة قِصر الأمد في السوق وحالات الفشل التي تؤثر على التسعير الفعال والمراعاة المناسبة لمخاطر الكوارث، وذلك باستخدام التدابير المالية والمتعلقة بالسوق وغيرها من الحوافز.

وستتم دراسة الجهود الجارية لإعادة تشكيل كيفية معالجة المخاطر في النظام المالي العالمي، واقتراح التوصيات للتعاون والتكامل وتكثيف نشر رأس المال في خدمة صحة ورفاهية الإنسان والنظم البيئية، بدلاً من الإضرار بها.

أسئلة توجيهية:

1. ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المجال التنظيمي والإشرافي المالي التي يمكن أن تضمن تحديد مخاطر الكوارث بدقة وحسابها والإفصاح عنها في القرارات؟
2. ما الدروس التي يمكن استخلاصها من الجهود الأخرى ذات الصلة، مثل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة؟
3. ما هو دور البنوك المركزية والسلطات النقدية الوطنية الأخرى في دمج الحد من مخاطر الكوارث في قراراتها، أو قرارات الائتمان للبنوك التجارية؟
4. ما هي التدابير المالية أو غيرها من الحوافز التي يمكن وضعها لدفع التدفقات المالية للقطاع الخاص نحو نتائج معدلة حسب المخاطر وأكثر استدامة؟

فريق أصحاب المصلحة المتعددين 3: الاستشراف الاستراتيجي والحد من المخاطر لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة إن إطار سندي هو مخطط لمعالجة الأخطار الطبيعية والتي من صنع الإنسان وما يتصل بها من أخطار ومخاطر بيئية وتكنولوجية وبيولوجية، وتسخير الذكاء الجماعي والشراكات الجديدة للتعامل مع مخاطر واسعة ومتنوعة مثل إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، وإعطاء التسلسل للموارد الجينية، والأمراض المعدية حيوانية المصدر، وهشاشة النظم الغذائية.

يستدعي تزايد وتيرة الصدمات وحجمها تطبيقاً أفضل لتحليلات المخاطر والاستشراف الاستراتيجي من أجل توجيه ودعم خطط التنمية الوطنية المتحولة للمستقبل، وكذلك الخطط الخاصة بالقطاعات والاستثمارات المرتبطة بها من جانب القطاعين العام والخاص. إن القدرة على التخطيط والتوقع والاستعداد بشكلٍ أفضل للتغيير وحالات عدم اليقين ستكون ضروريةً لتوجيه تدابير بناء المرونة الفعالة.

وقد أظهرت سبع سنواتٍ من تنفيذ إطار سندي و خطة عام 2030 الحاجةً إلى تعزيز الجهود لمنع وتخفيف المخاطر الرئيسية قبل أن تظهر على شكل صدمات وكوارث. كما أظهرت السنوات الأخيرة الحاجة إلى استجابةٍ أكثر فعاليةً عند إدراك مثل هذه المخاطر. وسيناقش الفريق ما يلزم لنتمكن من إدارة المخاطر الكارثية والمحتملة الوجودية بشكلٍ أفضل. على سبيل المثال، كيفية الاستثمار والتعاون في بناء القدرات المؤسسية والقدرات والأسس العلمية والتكنولوجية لمخاطر التقييم متعددة الأبعاد والاستشراف الاستراتيجي المطلوب بشكلٍ عاجل.

أسئلة توجيهية

1. كيف يمكن للحكومات والمجتمعات على جميع المستويات الاستفادة من أنشطة الاستشراف الاستراتيجي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
2. كيف يمكن أن يكون النظام متعدد الأطراف مناسباً للغرض من حيث قدرته على الاستشراف الاستراتيجي والحد من المخاطر، لا سيما بالنسبة للبلدان والمجتمعات الأشد تأثراً في جميع أنحاء العالم؟
3. ما هي الخطوات اللازمة لتوليد رؤيةٍ شاملة للمستقبل تدعمها جميع شرائح مجتمعاتنا؟
4. كيف يمكن للتنسيق المتعدد الأطراف للتنمية المستدامة وهيكल الدعم أن يتمكن بشكلٍ أفضل من فهم المخاطر ودمجها، وبالتالي التعامل معها بشكلٍ فعال، وأن يلبهم النشاط لدعم المشاعات العالمية، ويقدم المنافع العامة³؟

فريق أصحاب المصلحة المتعددين 4: مسؤولية جماعية - إضفاء الطابع المحلي على الحد من مخاطر الكوارث، واستعادة السياق

يتطلب الحد الفعال من مخاطر الكوارث اتباع نهجٍ يشمل المجتمع بأسره. وفي حين أن التفاعل الموسع والقوي بين العلم والسياسة والممارسة أمرٌ مهم، فإن المشاركة المعززة على المستوى الإقليمي وكذلك على المستويات المحلية بين المجتمعات والشباب والمجموعات النسائية والمنظمات الشعبية والسلطات المحلية في فهم وإدارة مخاطر الكوارث أمرٌ بالغ الأهمية. وعلاوةً على ذلك، فإن المعارف المحلية والأصلية والتقليدية تقدم قيمةً كبيرةً في سبيل فهم المخاطر ومنعها وتخفيفها وتقليل أثار الكوارث وبناء القدرة على الصمود.

سيقدم هذا الفريق مناهج لتطوير المعرفة بالمخاطر، والتي تستفيد من أجزاء واسعة ومتنوعة من مجتمعاتنا، وتقدم وجهات نظر ومناهج جديدة، وتفتح إمكانيات وشراكات كانت تبدو مستحيلةً في السابق. وسيناقش الفريق أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة ومؤسسات الدولة على المستويين دون الوطني والمحلي، واستكشاف كيف يمكن دمج الخصائص السياقية بشكلٍ منهجي في فهم المخاطر وإدارتها، مع وسائل التنفيذ المناسبة، للحد من نقاط الضعف لدى الفئات الأشد تأثراً وبناء مرونة منهجية للناس وكوكب الأرض.

أسئلة توجيهية

1. كيف يمكننا بناء شبكات حوكمة وتعاون شاملة ومتراصة تدمج المعارف المحلية والتقليدية والأصلية؟
2. ما هي الأمثلة الجيدة لدمج المعارف والإجراءات الإقليمية والمحلية - للسلطات المحلية وقادة المجتمع والقواعد الشعبية والشباب والشعوب الأصلية - في فهم المخاطر والكشف عنها والوقاية منها وإدارتها والحد منها؟ ما هي العوائق التي تحول دون القيام بذلك؟ وفي حال وجودها، كيف يمكن التغلب عليها؟
3. ما هي طرق المضي قدماً في معالجة فجوات البيانات ومعلومات المخاطر بشكلٍ فعال⁴ وما هو الدور الذي تلعبه المجتمعات والمنظمات الشعبية؟
4. كيف يمكن أن تسترشد الاستجابات السياساتية المنسقة بالتقييمات دون الوطنية والمحلية القائمة على النُظُم؟ وكيف يمكن أن تسترشد هذه السياسات بتدخلات متعددة القطاعات ومتعددة الشركاء تستجيب بشكلٍ مناسب لمتطلبات الناس والنظم الإيكولوجية على المستويين دون الوطني والمحلي، وأن تُطورها على حدٍ سواء؟
5. ما هي الإجراءات ذات الأولوية التي يمكن اتخاذها لتمكين السلطات المحلية والقطاع الخاص والشراكات لتعزيز إجراءات الحد من المخاطر على المستويين دون الوطني والمحلي؟

⁴ بما في ذلك ما يتعلق بالخسائر والأضرار.